السيد الرباح يبرز بدبي تطور الاقتصاد الوطني والمؤهلات المغربية الهامة في مجال الاستثمارات

دبي/31 مارس 2015/ومع/ سلط وزير التجهيز والنقل واللوجستيك السيد عزيز الرباح، اليوم الثلاثاء بدبي، الضوء على تطور الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة والمؤهلات والامكانيات الهامة التي يتوفر عليها المغرب والتحفيزات والتسهيلات التي يمنحها للمستثمرين الأجانب.

وأكد السيد الرباح، خلال مشاركته في مؤتمر على هامش انعقاد الدورة الخامسة لملتقى الاستثمار السنوي الذي تحتضنه دبي من 30 مارس الى فاتح ابريل المقبل، أن المغرب يتوفر على ثلاثة مؤهلات رئيسية كفيلة باستقطاب أهم المستثمرين الأجانب وكبريات الشركات والفاعلين الاقتصاديين العالميين.

وفي هذا السياق، أبرز الوزير أن المغرب يتمتع بالاستقرار السياسي في عالم تسوده الاضطرابات والمشاكل، حيث حافظت المملكة على ووضعها كواحة للأمن والسلم والاستقرار في المنطقة.

كما حرص المغرب منذ عقود، يضيف الوزير، على نهج سياسة اقتصادية تقوم على تشجيع الانفتاح، وذلك انطلاقا من موقعه الجغرافي المتميز والاستراتيجي، مما أهله للانفتاح على شركائه في العالم العربي وإفريقيا وأوروبا.

وأشار الوزير، من جهة ثانية، إلى أن المغرب كان حريصا في إطار تطوير اقتصاده وتنويعه في سياق جهوده لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على بلورة العديد من الاستراتيجيات الاقتصادية التي تشمل مختلف المجالات، ومن بينها بالخصوص الفلاحة والصناعة والنقل واللوجستيك والسياحة، الى جانب تطوير بنياته التحتية المختلفة وإحداث العديد من المناطق الاقتصادية الحرة واللوجستية.

وأضاف أن هذا العمل الهام واكبه إحداث العديد من المؤسسات والوكالات المتخصصة في عدد من المجالات المحددة، من قبيل الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والهيئات الخاصة بالطاقة والسياحة والفلاحة.

وأبرز السيد الرباح أن هذه السياسة مكنت المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين المحليين والأجانب من التوفر على رؤية واضحة بخصوص آفاق وفرص الاستثمار بالمملكة.

كما أشار الوزير، من جهة ثالثة، الى الجهود التي بذلها المغرب طيلة السنوات الأخيرة من أجل تحسين مناخ الاستثمار من خلال تطوير تشريعاته وقوانينه بما يتيح تبسيط الإجراءات والمخاطر الإدارية، وتحسين مناخ الأعمال، إلى جانب توقيع عدد كبير من اتفاقيات التبادل الحر مع بلدان يفوق عدد سكانها المليار نسمة، مع ما يوفره ذلك من قدرة للولوج إلى أسواق كبيرة وضخمة.

وتطرق السيد الرباح في السياق ذاته، إلى الجهود المبذولة من أجل تعبئة العقارات اللازمة للاستثمارات وربطها بشبكات النقل والتجهيزات الاساسية، واعتماد قانون خاص يؤطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإقرار البرلمان لقانون البنوك التشاركية الذي من شأنه فتح آفاق واعدة لاستقطاب رؤوس أموال كبيرة في إطار التمويلات البديلة.

ومع